جامعة الإسكندرية
ALEXANDRIA UNIVERSITY
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
Faculty of Economic Studies & Political Science
معرفة وانتماء

المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد العاشر (العدد العشرين، يوليو 2025)

الإدارة المتكاملة لحوض نهر النيل والعدالة البيئية: دراسة حالة مشروع خط أنابيب بترول شرق أفريقيا [1]

Integrated Management of the Nile Basin and Ecological Justice: Case Study of the East Africa Crude Oil Pipeline Project

عبير ربيع يونس أبازيد

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

باحثة ما بعد الدكتوراه

جامعة جوهانسبرج – جنوب أفريقيا

abeer_rabei@feps.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2024/11/6، وتم قبوله للنشر في 2025/5/6.

الملخص

تستند إدارة أحواض الأنهار الدولية على مبدأ تكامل إدارة الموارد بما يضمن استدامة المورد المائي للانتفاع الاقتصادي به، ولكن في حوض نهر النيل تتم عمليات استخراج البترول من بحيرة ألبرت في أوغندا ونقله عبر أنابيب بمحاذاة بحيرة فيكتوريا فيما يعرف بمشروع "خط أنابيب البترول الخام في شرق أفريقيا". عمليات استخراج البترول ونقله تتعارض مع مفهوم حوض النهر. لذلك تهدف الدراسة إلى مناقشة كيف يؤثر هذا المشروع على حوض النيل استناداً إلى المنظور البيئي في العلاقات الدولية الذي يجعل البيئة في مركز التحليل وليس مصالح الدول، كذلك الربط بين التفاعلات على المستوى المحلي وبين الدول. ويتبين أن مشروع استخراج البترول ونقله يهدد حوض النهر بشكل مباشر من حيث تلوث المياه وإزالة مساحات من الغطاء النباتي والحيواني، هذا بجانب التأثير غير المباشر على نمط معيشة المجتمعات المحلية مما يحول دون تحقيق العدالة البيئية في حوض النيل.

Abstract

The governance of international river basins relies on the principle of integrated water resources management, which assures water sustainability for economic gains. However, in the Nile River Basin, oil extraction from Lake Elbert in Uganda and its transfer via pipelines along Lake Victoria as part of ‘the East African Crude Oil Pipeline’ project contradict the concept of shared basin and its integrated management. Therefore, the purpose of the study is to explain how this project affects the Nile Basin from an ecological perspective in international relations, where ecology nor state interest is the core of analysis besides the interlinking of local and transboundary scales. It is apparent that oil extraction and transport threaten directly the Nile Basin in terms of water pollution and depletion of biodiversity and indirectly by severely affecting the livelihoods of local communities, which impedes ecological justice in the Nile Basin.

مقدمة

تهدف الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار الدولية إلى استغلال موارد النهر على نحو يحقق الاستدامة وهذا يتطلب التعاون بين الدول المتشاركة في حوض النهر. وكون نهر النيل أطول أنهار القارة الأفريقية، فهو يضم نظم بيئية متنوعة تشكل عشرة أحواض فرعية (أنظر خريطة 1) (Nile Basin Initiative,

2016)، وتسعى دول حوض النيل للانتفاع من موارد هذه الأحواض بما يحقق التنمية الاقتصادية. ولكن مدى التنسيق والتعاون بين خطط التنمية الوطنية محدود مما يعوق تحقيق إدارة متكاملة لحوض النيل؛ هذا بالإضافة إلى تزايد التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد فعالية مشروعات التنمية المعتمدة على النيل مثل السدود لإنتاج الكهرباء أو الاستثمارات الزراعية الكبرى. فالاستغلال الاقتصادي لموارد حوض النيل وتشابكه مع التحديات البيئية يحدث مع غياب توافق سياسي بين دول الحوض حول تقاسم مياه النيل وقواعد إدارته المتكاملة. حيث تستند رؤية دول المصب (مصر والسودان) على عدم تهديد الأمن المائي بما يشمله من الحقوق التاريخية والاستخدامات الحالية لحصص مياه النهر، في حين تتمسك دول المنبع بحقها السيادي في الانتفاع من موارد النيل. ففي 13 أكتوبر 2024 دخلت اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل (Cooperative Framework Agreement) حيز التنفيذ بعد أربعة عشر عاماً وذلك مع استمرار تحفظ مصر والسودان على البند الخاص بالأمن المائي. بعيداً عن الخلاف حول تفسير الأمن المائي، فإن المبادئ العامة المذكورة في المادة الثالثة في الاتفاقية تؤكد على التعاون بين دول حوض النيل بما يحقق التنمية المستدامة والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاستخدام العادل والمنصف وعدم التسبب في الضرر، وأن الانتفاع بموارد النيل داخل حدود الدولة الوطنية يجب ألا يخل بمبادئ التعاون والتنمية المستدامة (Nile Basin Initiative, n.d.(a)). وعلى النقيض من هذه المبادئ، تشهد أوغندا – التي وقعت الاتفاقية فيها وعرفت باتفاقية عنتيبي – طفرة نفطية منذ عام 2006 بعد التأكد من كثافة المخزون البترولي في منطقة بحيرة ألبرت. ولأن أوغندا دولة حبيسة فقد تم الاتفاق مع تنزانيا في 2016 على مد خطوط أنابيب لنقل البترول من بحيرة ألبرت ومروراً ببحيرة فيكتوريا إلى ميناء تانجا (Tanga) في تنزانيا. وتعد بحيرتا ألبرت وفيكتوريا جزءاً من البحيرات الاستوائية التي تغذي مياه النيل الأبيض. وكل بحيرة تشكل حوضاً فرعياً في حوض نهر النيل، وترتبط بهما روافد متعددة، ومساحات كثيفة من الغابات والمحميات الطبيعية (انظر خريطة (1)). وتعد المياه الواصلة لمصر من النيل الأبيض محدودة ما بين 5% و14% نتيجة لتفرق المياه في المستنقعات والتبخر (وزارة الموارد المائية والري، د.ت)، ولكن عملية إنتاج البترول في بحيرة ألبرت ومد خط أنابيب محاذٍ لبحيرة فيكتوريا من شأنه أن يزيد من المخاطر البيئية من تلوث وتغيير الغطاء النباتي والحيواني في حوض النيل. هذا بجانب التأثير السلبي على نمط معيشة المجتمعات المحيطة بالبحيرتين. هذه الآثار البيئية غير حبيسة الحدود السياسية لكل من أوغندا وتنزانيا وإنما يمكنها أن تمتد إلى بقية دول حوض النيل خاصة الواصل إليها النيل الأبيض من جنوب السودان والسودان

ومصر. وعليه فإن استخراج ونقل البترول يهدد بيئة حوض نهر النيل الذي يواجه موجات من الصراع والتعاون بين دوله.

خريطة (1): الأحواض الفرعية لنهر النيل

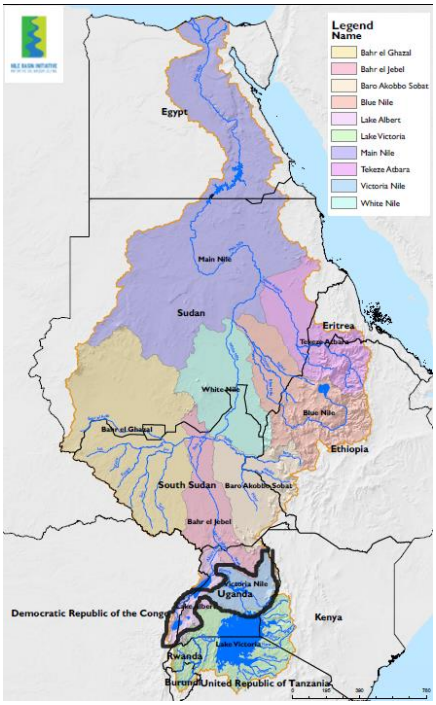

حدود حوضي بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت باللون الأسود

المصدر: Nile Basin Initiative. (n.d.(c)). Major Subbasins. Retrieved from https://nilebasin.org/sites/default/files/2023-10/Major%2520Subbasins_0.pdf

الإشكالية البحثية وتساؤلات الدراسة

تنطلق المشكلة البحثية لهذه الدراسة من التعارض بين سياسات التنمية الوطنية المتمثلة في استخراج البترول من أحواض فرعية لنهر النيل مع الإدارة المتكاملة لحوض النهر العابر للحدود. فمبادئ إدارة حوض النهر الدولي يجب أن تضمن استدامته البيئية وعدم التأثير السلبي على الدول المتشاركة في حوض النهر. وبالتالي فإن عمليات الانتفاع الاقتصادي من موارد النهر على المستوى الوطني يجب ألا تكون في مقابل العدالة البيئية التي تشمل حفظ التنوع البيولوجي وعدم الإخلال بارتباط المجتمعات المحلية بالنهر تاريخياً واقتصادياً وثقافياً. من هنا فإن السؤال البحثي الرئيسي هو: كيف أن استخراج البترول ونقله في النيل الأبيض يؤثر على العدالة البيئية في حوض نهر النيل؟ وتسعى الدراسة للإجابة على هذا السؤال من خلال أسئلة فرعية تشمل: 1) ماهي العلاقة بين الإدارة المتكاملة لحوض النهر الدولي والعدالة البيئية؟

2) كيف يوظف النظام السياسي الأوغندي إنتاج البترول في سياسة التنمية الوطنية؟ 3) ما هو موقف المنظمات الحكومية الإقليمية في حوض النيل من المشروع؟ 4) ماهي أشكال غياب العدالة البيئية نتيجة لاستخراج البترول ونقله؟

وعليه فإن الأهمية العلمية للدراسة تدور حول ضرورة مناقشة كيف أن عمليات استخراج البترول ونقله تؤثر على حوض النيل من خلال الربط بين منظور العدالة البيئية ومفهوم الإدارة المتكاملة لحوض النهر الدولي. فتشابك وتعقد التفاعلات الاقتصادية والمجتمعية حول الموارد الطبيعية لا تجعل إدارة المورد العابر للحدود شأناً سيادياً داخلياً للدولة، وإنما يجب أن تلتزم الدولة بالاستدامة والتنوع البيئي وتأخذ في اعتبارها مصالح المجتمعات المحلية التي هي جزء أصيل من تاريخ وخصائص نهر النيل.

اتجاهات الدراسات السابقة

تتعدد مداخل تحليل العلاقات بين دول حوض النيل، وفي حقل العلاقات الدولية يغلب على هذه الدراسات تناول دور الأدوات القانونية والسياسية في إدارة الصراع والتعاون حول تقاسم مياه النهر وإدارته، وعلى جانب آخر توجد الدراسات المعتمدة على نماذج المحاكاة والتنبؤ لمناقشة أبعاد التعاون الفني. ومن هنا يمكن تناول مجموعتين من الدراسات السابقة حول حوض النيل:

المجموعة الأولى تشمل الدراسات التي تتناول أبعاد الصراع والتعاون في حوض نهر النيل، وفيها يتم التركيز على الجوانب القانونية والأمنية والتفاوض في ظل تصاعد الخلاف بين دول الحوض حول حصص المياه والقواعد المنظمة لإدارة حوض النيل. لذلك تغلب منظورات العلاقات الدولية الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية) على هذه الدراسات وبخاصة الصادرة باللغة العربية. فتنطلق معظم الدراسات من فرضيات المصلحة الوطنية والأمن القومي ورشادة الدولة عند اتخاذ قرار نحو التعاون أو الصراع. فهناك الدراسات التي تفسر المصلحة الوطنية في توجهات السياسة الخارجية لدول حوض النيل؛ على سبيل المثال في السياسة الخارجية المصرية يعد الأمن المائي محدداً للأمن القومي المصري، وانطلاقاً من رشادة الدولة فإن السياسة الخارجية المصرية عند التفاوض حول تقاسم مياه النيل تستند إلى الأدوات التعاونية وليست العسكرية رغم تهديد الأمن القومي (طايع، 2015) أو أدوات سياسية قانونية مثل توقيع إعلان المبادئ في 2015 بين مصر والسودان وإثيوبيا لتنسيق إدارة السدود على النيل الأزرق (برعي، 2020). بينما تذهب بعض الدراسات إلى تفسير حالات التعاون والصراع بين دول المنبع والمصب استناداً لمفهوم الهيمنة في المدرسة الواقعية، حيث يفسر الباحثون بأن أدوات الهيمنة المصرية تشمل القدرات العسكرية والفنية،

بالإضافة إلى الاتفاقات التاريخية والعلاقات مع القوى الدولية، ولكن مع بناء سد النهضة الإثيوبي وتوقيع اتفاقية الإطار التعاوني لحوض النيل فقد تغيرت موازين القوى بين مصر وبقية دول حوض النيل (Tekuya, 2020; Ali, 2023; Zeitoun & Warner,2006). وأن إثيوبيا استغلت الطبيعة الطبوغرافية لنهر النيل (دولة منبع) في تعظيم مكاسبها الاقتصادية من خلال التخطيط ببناء شبكة من السدود على روافد النيل الأزرق داخل حدودها، واستخدام سد النهضة كأحد المشروعات القومية الكبرى لتحقيق مكاسب للنظام السياسي في مواجهة الجماعات الإثنية الأخرى. وإن كان نجاح إثيوبيا في الهيمنة على حوض النيل يتوقف على توازنات القوى بين الجماعات الإثنية المتصارعة بالإضافة إلى القوى الإقليمية في القرن الأفريقي (عمار، 2022).

ارتباطاً بإطار المصلحة الوطنية والرشادة في إدارة العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، تركز مجموعة من الدراسات على تحليل المكاسب الوطنية في حالة التعاون بين دول حوض النيل. فهناك اقتراب تبادل المنافع المشتركة كوسيلة للحد من مساحات الاختلاف والصراع حول تقاسم مياه النيل والتركيز على التعاون لأنه أقل تكلفة من استمرار حالة الصراع. فبناء الثقة يكون في تبادل المنافع في المجالات غير المرتبطة مباشرة بحصص المياه مثل التبادل التجاري والاستثمارات، بالإضافة إلى التعاون الفني من أجل إدارة مستدامة لحوض النهر (Tawfik, 2015; Sintayehu, 2020). ويُلاحظ محورية سد النهضة الإثيوبي في تفسير العلاقات بين دول حوض النيل، وإن كان سد النهضة كاشفاً عن تعقد إدارة الموارد الطبيعية العابرة للحدود؛ لأن تقاسم مياه النيل من الصعب الاتفاق حوله دون مراعاة التغيرات المناخية، وتعارض خطط التنمية خاصة المتعلقة بإنتاج الطاقة، والحقوق التاريخية وتعدد البيانات الخاصة بتدفق مياه النيل الأزرق (السعيدي وبشير، 2023).

ويتضح في الدراسات السابقة الانفصال في تحليل الصراع والتعاون بين النيل الأبيض والنيل الأزرق، فلا تُتدمج أبعاد التعاون والنزاع حول بحيرة فيكتوريا الرافد الرئيسي للنيل الأبيض مع الدراسات التي تتناول الصراع والتعاون في حوض النيل ككل. وهذا لا يعني غياب دراسات عن البحيرات الاستوائية والعلاقات بين الدول المتشاركة في هذه الأحواض الفرعية، وإن كانت تنطلق أيضاً من المصلحة الوطنية وتعظيم المكاسب الاقتصادية من موارد البحيرة. لذلك يتصاعد النزاع حول بحيرة فيكتوريا ليس على تقاسم حصص المياه كما في حالة النيل الأزرق، وإنما على الانتفاع الاقتصادي خاصة في الصيد؛ على سبيل المثال من مظاهر النزاع بين كينيا وأوغندا هو الاختلاف حول قوانين الصيد على المستوى الوطني وأيضاً

عدم التزام الصيادين بالقواعد رغم وجود أكثر من بروتوكول تعاون ينظم إدارة البحيرة، إضافة إلى التنافس في جذب الاستثمارات الدولية لمشروعات داخل البحيرة وما يترتب عليه من منح امتيازات استغلال البحيرة (Were, 2016; Chaudhry & Ayoma, 2024). وبالتالي فإن تشابك الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات، وغياب تنسيق السياسات الوطنية، والتدهور البيئي، بجانب الاعتماد على مشروعات تنموية قصيرة الأمد ولا تأخذ في اعتبارها تشابك التفاعلات حول البحيرة، كل ذلك يعيق الإدارة المتكاملة للبحيرة والتعاون بين دولها (Nyamweya et al., 2023; Muyodi et al, 2010). وحول موقف جماعة شرق أفريقيا من تقاسم مياه النيل، فيتضح أن المجموعة تهتم باستغلال بحيرة فيكتوريا لتنمية المجتمعات المحيطة بها وبالتالي سيطرة دوافع التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر مع تبنى حق إعادة النظر في تقاسم مياه النيل (Kagwanja, 2007).

المجموعة الثانية من الدراسات السابقة تتناول الأبعاد الفنية لتحقيق التعاون والاستفادة الاقتصادية من الموارد وترتبط بفرضيات التعاون المدفوعة بالمصلحة الوطنية. توضح احدى الدراسات المسحية التي فندت توجه الدراسات المعتمدة على التحليل الهندسي والقياسي لمشروعات إنتاج الطاقة في دول المنبع وأثره على دول المصب وكذلك أثر التغيرات المناخية على مدى توافر مياه النهر، بأن نماذج المحاكاة والتنبؤ تعتمد على فترات زمنية قصيرة لبناء النموذج لهذا تنتهي بطرح علاقات إيجابية بين المشروعات المائية والتنمية الزراعية والطاقة وتتجاهل الأبعاد السياسية في تحديد أثر هذه المشروعات على دول المصب. أيضاً هذا النوع من الدراسات لا يعتمد على بيانات حديثة أو يطبق نماذج محاكاة متطورة خاصة في قياس التغير المناخي، كما أن معظم هذه الدراسات لا يشمل دول الحوض كلها (Digna et al, 2017).

على جانب آخر، هناك الدراسات القائمة على التحليل القياسي وتستند على مفهوم المياه الافتراضية لتفسير ضرورة التعاون بين دول الحوض من خلال التبادل التجاري للمحاصيل الزراعية ما بين الدول الغنية بالموارد المائية والدول ذات الشح المائي. ولكن هذا النوع من التجارة ليس بالضرورة أن يحقق الأمن المائي ويعزز التعاون بين دول حوض النيل، فيجب أن يكون ذلك في إطار إدارة متكاملة للسياسات المائية عبر القطاعات وخاصة السياسة الزراعية (Selim& Abdalbaki, 2019، عصام، 2022). أيضاً الدراسات المعتمدة على اقتراب سياسات التكامل بين مثلث الماء والطاقة والغذاء، فتوضح احدى الدراسات أنه يجب ألا يكون هناك مقايضة بين تخصيص المياه المتاحة في إنتاج الغذاء مقابل إنتاج الطاقة كما يحدث في حالة سد النهضة (Allam& Eltahir, 2019).

يتضح من الدراسات السابقة حول العلاقات بين دول الحوض خاصة بعد بناء سد النهضة الإثيوبي هو التركيز على تحليل الصراع أو التعاون في النيل الأزرق أو الحوض الشرقي لنهر النيل، وغياب الدراسات التي تربط التفاعلات بين دول النيل الأبيض أو المرتبطة بالبحيرات الاستوائية بحالة الصراع والتعاون في حوض النيل كوحدة متكاملة. على الجانب الآخر، في ظل سيطرة المنظورات الكلاسيكية للعلاقات الدولية تغيب الدراسات التي تتناول الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات المائية على التعاون في إدارة حوض النيل. بمعنى آخر يكاد يغيب الربط بين المستوى المحلي الذي تظهر فيه الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروعات المائية والمستوى العابر للحدود وفيه تتشكل علاقات التعاون والصراع بين الدول. لهذا يتضح أهمية تحليل العلاقات بين دول حوض النيل انطلاقاً من منظور العدالة البيئية وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تناوله.

وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور: المحور الأول يسعى للإجابة على السؤال الفرعي الأول من خلال مناقشة المنظور البيئي في العلاقات الدولية وبناء على ذلك تناول مفهوم حوض النهر الدولي وربطه بالعدالة البيئية. المحور الثاني والثالث يتناول السؤال الفرعي الثاني من خلال عرض السياسات الوطنية الأوغندية في التنمية المعتمدة على البترول، والثالث يوضح دراسة الحالة "مشروع خط أنابيب بترول شرق أفريقيا". المحور الرابع: يربط ما بين المستوى الوطني والإقليمي من خلال عرض موقف المنظمات الإقليمية في حوض النيل فيما يتعلق بالبحيرتين ومشروع استخراج البترول. والمحور الخامس يفسر مظاهر غياب العدالة البيئية في إنتاج ونقل البترول.

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي: العلاقات الدولية والعدالة البيئية

تستند هذه الدراسة على المنظور البيئي في العلاقات الدولية؛ وذلك لتعقد وتشابك العلاقات بين الدول المشتركة في مورد عابر للحدود السياسية، وتزايد الأزمات البيئية مع تركيز الدراسات السابقة – كما تم توضحيه – على تحليل الصراع والتعاون من منطلق فرضيات المنظورات الكلاسيكية للعلاقات الدولية المبنية على مفاهيم السيادة والمصلحة والأمن. فكل من المدرسة الواقعية والليبرالية تنظر إلى التغيرات البيئية باعتبارها تحديات لأمن الدولة في إطار نظام دولي فوضوي تكون الغلبة فيه وفقاً للقدرات المادية بالأساس. وبالتالي فإن مواجهة التحديات البيئية – خاصة من المنظور الليبرالي والحوكمة العالمية للبيئة

(global environmental politics) – يتطلب التعاون من خلال نظام (regime) يضم مؤسسات وقواعد لإدارة آثار التغيرات البيئية على أمن واستقرار الدولة والنظام العالمي. لذلك تقوم الدولة باعتبارها فاعل رشيد تسعى لتعظيم مكاسبها وتقليل خسائرها إلى التعاون بدرجات مختلفة مع الدول الأخرى مما يحد من تكلفة مواجهة الأزمات البيئية أو تمارس الهيمنة باستخدام أدوات مختلفة لتحقيق مصلحتها Kütting, (2013; Vogler, 2022).

ولكن مع تفاقم الأزمات البيئية في فترات زمنية متقاربة وما ينتج عنها من تدمير، يظهر الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية الدافع إلى اعتبار كوكب الأرض كوحدة تحليل في حقل العلاقات الدولية. فيوضح Peter Newell (2024) أنه لإدماج منظور البيئة في حقل العلاقات الدولية هناك ثلاث اعتبارات لإعادة النظر في الفرضيات الكلاسيكية في العلاقات الدولية: 1) الكائنات الحية (الحيوانية والنباتية) ليست لخدمة الجنس البشري فقط، وإنما هناك اعتماد متبادل بين الكائنات على الكوكب، وحماية هذه الكائنات لا ينفصل عن مفهوم الأمن الذي تأخذ به النظريات الكلاسيكية. أضف لذلك أن العلاقة بين الإنسان والكائنات الأخرى هي جزء من النسق القيمي للمجتمعات المحلية، وهذا يختلف عن قيم المركزية الأوروبية التي تم عليها صك النظريات التقليدية في العلاقات الدولية. 2) تحقيق النمو الاقتصادي هو جزء من النشاط الاجتماعي حيث الاعتماد المتبادل بين الإنسان والموارد الطبيعية المحيطة به. وهنا النمو لا يعني زيادة الإنتاج والاستهلاك بهدف التراكم الرأسمالي. بمعنى آخر، وفقاً للواقعية فإن زيادة النمو الاقتصادي ينعكس على قدرات الدولة وبالتالي موقعها في النظام الدولي، وفي الليبرالية، النمو الاقتصادي مهم لأنه يدفع لتعزيز التبادل التجاري وبالتالي التعاون الدولي. ولكن وفقاً للمنظور البيئي في العلاقات الدولية، يكون تفسير النمو الاقتصادي في إطار التساؤل عن كيفية استخدام الموارد الطبيعية بشكل عادل ومستدام، ولماذا حالة اللامساواة العالمية واستمرار الفقر في المجتمعات على المستوى المحلي. 3) مفهوم الأمن لا يعني أمن الدولة ومواطنيها فقط من خلال استخدام القوة العسكرية أو العنف المؤسسي داخل الدولة في الحياة اليومية. ولكن استدامة البيئة هو شرط مسبق لتحقيق أمن الدولة ومواطنيها. وبالتالي في المنظور البيئي فإن حالة السلم والحرب ليست بين الدول فقط كما تذهب المنظورات الكلاسيكية في العلاقات الدولية، وإنما تفسير الأمن يكون بتحليل كيفية ارتباط المستوى الدولي في استغلال الموارد الطبيعية بالمستوى المحلي من خلال التساؤل هل يتم تدمير البيئة أو استخدام العنف ضد المجتمعات المحلية لاستخراج الموارد وتصديرها.

وعليه فإن هذه الدراسة تستند إلى المنظور البيئي في العلاقات الدولية الذي يجعل البيئة في مركز التحليل وليس مصالح الدول، كذلك يربط بين التفاعلات على المستوى المحلي وبين الدول. وبالتطبيق على نهر النيل فإن المفهوم الرئيسي في الدراسة هو حوض النهر وما يرتبط به من الإدارة المتكاملة للأحواض الدولية لأن هذا المفهوم يجعل البيئة وما تشمله من كائنات حية (نباتية وحيوانية) وتفاعل المجتمعات المحيطة في مركز التحليل.

وحول مفهوم حوض النهر فقد ارتبط تطوره بالاستخدامات الاقتصادية لمياه النهر، وما يرتبط بذلك من سياسات عامة تهدف إلى تصميم وتنفيذ مشروعات تعظم من المنفعة الاقتصادية لمصدر المياه (Molle, 2009 الرشيدي، 2013)، وفي المقابل تطور المنظور البيئي (الإيكولوجيا السياسية) وفيه توسعت الرؤية لمعنى حماية البيئة والحفاظ عليها من المنظور الضيق المرتبط بالتدخلات التقنية إلى المنظور الأوسع الهادف إلى تفكيك علاقات القوى في طرق استغلال الموارد الطبيعية وذلك من أجل الوصول إلى العدالة البيئية (Robbins, 2012). أخذاً في الاعتبار هذا التعقد وبخاصة في حوض نهر النيل، تحاول الدراسة توضيح الإيكولوجيا السياسية للموارد الطبيعية من خلال اتجاهين رئيسين وهما: 1) المنظور النفعي للبيئة والتنمية الاقتصادية و2) العدالة البيئية وحقوق مجتمعات حوض النهر. ولا شك أن هناك تداخلاً بين تطور الخطاب النظري والممارسة العملية بين الاتجاهين، ولكن هدف الدراسة هنا مناقشة إشكاليات حوض نهر النيل من المنظور البيئي في العلاقات الدولية.

1. الاتجاه الأول: المنظور النفعي للبيئة والتنمية الاقتصادية

السياسات الدولية حول حماية البيئية تم بناؤها وفقاً لمنطق الندرة، وبالتالي لإدارة الندرة في ظل الضغط السكاني على الموارد – وفقاً لنظرية مالتوس الشائعة– فإن الصراع حتمي بين الدول من أجل تلبية الاحتياجات، ومع التغير المناخي ظهرت نظرية مالتوس الجديدة التي ترى أن التغيرات البيئية تزيد من ندرة الموارد، وبالتالي انفجار الصراعات الداخلية وزيادة وتيرة الحروب الأهلية (EL Zain, 2007)، ولكن الدول تسعى أيضاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي في ظل هذه الندرة، وبالتالي عمليات التحديث يجب أن تشمل اعتبارات بيئية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الاستخراج والتصنيع والإنتاج، وفي ذلك يجب على الدول أن تهتم بتطبيق نظم تكنولوجية متقدمة في عمليات الإنتاج للحد من تدهور البيئة (Gunnarsson-Östling& Svenfelt, 2017).

هذه الرؤية المنطلقة من ندرة الموارد، وزيادة الطلب تسيطر على كافة الخطابات السياسية والاقتصادية في المستويات المختلفة، ففيها يتم نزع "السياسي" من "البيئي" والتعامل مع الموارد الطبيعية كونها مدخلاً للمنفعة الاقتصادية فقط، والحفاظ عليها بهدف الحفاظ على استمرارية عمليات الإنتاج والاستهلاك. وانطلاقاً من هذه الرؤية، تطورت المنظورات الاقتصادية والبيئية الخاصة بإدارة الموارد المائية ومنها: الأنهار الدولية. على سبيل المثال: تؤكد "رؤية أفريقيا للمياه 2025" أن المياه بشكل عام والأنهار العابرة للحدود داخل القارة يشكلون إحدى أزمات القارة التي يجب علاجها من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية (UNECA، 2003). وفي مبادرة دول حوض النيل – مفوضية حوض النيل منذ أكتوبر 2024 – إن الهدف من التعاون بين دول الحوض هو "تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة (Nile Basin Initiative, n.d.(b))، وبالتالي فإن الاستفادة الاقتصادية من الموارد المائية هو المحرك الدافع للسياسات المائية سواء على مستوى الدولة أو العابر للحدود.

وقد تطور مفهوم حوض النهر اتساقاً مع النظرة النفعية للبيئة، وضرورة استغلال الموارد المائية لتحقيق أهداف التنمية للدولة. فالأصل في مفهوم الحوض هو الربط ما بين المياه والأرض واستغلالهما بشكل متكامل. أي الربط بين مصادر المياه من روافد مائية وبحيرات بالخصائص الجغرافية والجيولوجية للأرض من مرتفعات ووديان وتربة، وعليه تتم إدارة الموارد الطبيعية بشكل متوازن وأيضاً في إطار نظام مغلق (closure) لحوض النهر (Korytny, 2017). وفي السياسات العامة تبنت الدول مفهوم الحوض من أجل تصميم المشاريع المائية وتنفيذها: من إقامة سدود وقنوات ري، أو نقل المياه بين الأنهار الفرعية داخل الحوض وإعادة توزيعها خاصة وأن مثل هذه المشروعات المائية لها آثارها الواضحة على طبيعة مجرى النهر ونوعية مياهه وتربته (Molle, 2009; White, 1957).

وفي نهر النيل تجلى ذلك في السياسات الاستعمارية البريطانية التي خططت لمشروعات النيل من قنوات ري وسدود ما بين دولتي المصب (مصر والسودان) وأعالي النيل (خاصة البحيرات الاستوائية) بما يضمن تدفق مياه النيل لصالح الإنتاج الزراعي (Molle,2009; Tvedt 2011)، وفي مرحلة الثلاثينيات جاء تبني إدارة فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة تكامل حوض النهر من أجل التنمية نموذجاً دافعاً لانتشار مفهوم الحوض حول العالم وبخاصة في الدول حديثة الاستقلال في بداية الستينيات. حيث شكّل نموذج تنمية وادي نهر تينيسي (Tennessee Valley) في 1933 – وقت تأثر الاقتصاد الأمريكي بالكساد الكبير – سياسة ناجحة برز فيها دور الدولة في إدارة الموارد المائية، وشملت تنمية الوادي

إقامة مشروعات مائية مثل: السدود وقنوات الري وإنشاءات للحد من الفيضان بالإضافة إلى نظم قانونية ومؤسسية، وتمت إدارة الوادي بشكل متكامل مما ساعد على مواجهة الأزمة الاقتصادية، لذلك كان نموذج الوادي جاذباً لقادة الدول حديثة الاستقلال للاستفادة الاقتصادية من الموارد الطبيعية من أجل بناء الدولة القومية (Molle, 2009).

ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين ومع ازدياد التلوث وتدهور الموارد الطبيعية نتيجة لعمليات الإنتاج الاستخراجي غير المراعية للبيئة، اتجه الخطاب والسياسة الدولية نحو نماذج "الإدارة المتكاملة لموارد المياه" و"الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار" (Molle, 2009)، وفي المجمل تدور أهدافها حول الحد من التدهور البيئي وبخاصة التلوث في مقابل الدفع بتنمية الحوض بأسلوب تكاملي ومستدام من خلال إدارة الحوض – المياه والأرض– بشكل غير مركزي وأكثر مرونة للتغير في الاحتياجات وتبادل البيانات التي تمكن من تحقيق الإدارة المتكاملة (Barrow, 1998).

ويأتي القانون الدولي انعكاساً لممارسات الدول في الاستغلال الاقتصادي للموارد المائية، فتوضح دكتورة هالة الرشيدي (2013) أن المعاهدات والاتفاقات الدولية بدأت بتنظيم القواعد الخاصة بالاستخدامات الملاحية/التجارية للمياه السطحية للأنهار ثم القواعد المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للأنهار وفيها تم تقنين مفهوم الحوض كونه "مورداً طبيعياً مشتركاً " وانعكس ذلك في استخدام مصطلحات "حوض النهر الدولي" و"حوض الصرف الدولي" و"شبكة المياه الدولية" ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 استخدمت "شبكة المجرى المائي" ليشمل أنواع المياه الجوفية والجليدية والسطحية.

2. الاتجاه الثاني: العدالة البيئية وحقوق مجتمعات حوض النهر

علاقة الإنسان بالبيئة متشابكة وليست خطية وبلا تاريخ كما انطلق المنظور النفعي للبيئة. ولتفسير أبعاد هذا التعقيد تأتي منظورات الاقتصاد السياسي للبيئة وتطوره بداية من المنظور البنيوي الذي يهتم بتحليل هياكل القوى وبخاصة بين الدولة والسوق (الندوي، 2023، العبيدي، 2020)، وفيها تعتمد حركة الإنتاج على استغلال الموارد الطبيعية والعمال ليتم تراكم رأس المال لصالح الطبقات الأقوى، أو الدول الإمبريالية، وبالتالي تستمر علاقات التبعية في الاقتصاد الدولي. وتبع ذلك ظهور منظور ما بعد البنيوية الذي فسّر أسباب اللامساواة وغياب العدالة ليس بناء على الطبقة فقط وإنما بتشابك عوامل أخرى مثل العرق والنوع الاجتماعي والموقع ما بين حضر وريف. وفي ذلك توضح دراسات الريف أو النوع الاجتماعي أو تلك التي حول سلطة المعرفة والتكنولوجيا أو حول التاريخ والثقافة والهوية كيف تم ويستمر استغلال

الموارد الطبيعية، وماهي مواقع القوى الاجتماعية وأدواتها، وما يتبع ذلك من إعادة إنتاج العلاقات غير المتكافئة (Robbins, 2012). وارتباطاً بمنظور ما بعد البنيوية في تشابك العوامل المفسرة يظهر التناول المرتبط بالمؤسسات من خلال تحليل نشأة المؤسسات والمصالح التي ارتبطت بتأسيسها وتفسير خطابها وما يشمله من قيم ومصالح وإلى أي مدى تتفق مع رؤى المجتمعات للبيئة المحيطة بهم (Escobar, 1996).

وفي إطار ذلك الاتجاه توجد التفسيرات المبنية على حقوق المجتمعات في الموارد الطبيعية، وذلك من خلال كشف الآثار المدمرة لعمليات الاستخراج والإنتاج الاقتصادي، وبالتالي ضرورة إعادة توزيع المكاسب والخسائر المتعلقة بالبيئة مثل: التدخلات التقنية للحد من التلوث، ولتحقيق العدالة يجب كشف توزيع ذلك بين المجتمعات المحلية ومدى التفرقة بينهما. بمعنى آخر حقوق الإنسان البيئية هي المظلة الأوسع التي يتم المطالبة فيها بحقوق الأفراد أو المجتمعات في عمليات التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات التنمية المستغلة للموارد الطبيعية والتأكيد على ضمان هذه الحقوق في القواعد الدستورية والقانونية (Woods 2017، عثمان، 2023). ويتطور من تلك المنظورات – التي تنطلق من تشابك علاقة الإنسان بالبيئة وترفض التعامل مع البيئة كونها موارد منفصلة ومنعزلة عن عالم الإنسان – توجهات توضح حقوق الكائنات الحية الأخرى والعدالة ما بين الكائنات (Woods, 2017). ويتضمن ذلك حقوق الأنهار ذاتها، وذلك بمنح الشخصية القانونية للأنهار بما يسمح بدمج رؤى المجتمعات المحلية / الأصلية للبيئة في القوانين المنظمة للبيئة مما يعد تحولاً كبيراً في فلسفة القوانين الوضعية التي تنظر للبيئة بمنطق نفعي، ولكن مازال هذا التوجه محدود التطبيق أمام استمرار الاستغلال الاقتصادي للمياه (O'Donnell, 2020).

لا تتجلى أهداف العدالة البيئية في حوض النهر الدولي، بل على العكس من ذلك – وكما تم توضيحه في الاتجاه الأول – فإن محورية المفهوم ترجع لتكامل المنفعة الاقتصادية من المكونات البيئية المختلفة للنهر من مياه سطحية وجوفية مع التربة. ومع ذلك هناك اتجاه نحو التوسع في تفسير مفهوم الحوض وإدارته المتكاملة ليشمل خصائص السكان القائمة في حوض النهر وتاريخ استخدامهم للنهر من منطلق أنهم جزء من جغرافية المكان (Korytny, 2017). بينما يذهب البعض الآخر في توضيح أن الإدارة المتكاملة وبخاصة على المستوى الوطني لحوض النهر تتطلب الأخذ في الاعتبار مشاركة أصحاب المصالح، وتاريخ الإجراءات التعاونية المؤسسية بين الدول المتشاركة في حوض النهر، بالإضافة إلى

شبكة مصالح النخبة الحاكمة ما بين المستويات الوطنية والمحلية وانعكاس ذلك على الدفع للتعاون في إدارة حوض النهر الدولي أو إعاقة المشاريع المخطط لها، بجانب مشاركة سكان الحوض في عمليات اتخاذ القرار الخاصة بالمشروعات المائية (Swatuk & Van der Zaag, 2009; Korytny, 2017). ومن هنا يمكن بداية فتح نقاش حول العدالة البيئية لحوض النهر الدولي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه من خلال تناول إشكالية إنتاج البترول في حوض النيل.

المحور الثاني

طفرة البترول وسياسة التنمية في أوغندا

على مستوى الدولة اهتم الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني منذ تسعينيات القرن العشرين بعمليات التنقيب أملاً في تحويل أوغندا إلى دولة منتجة ومصدرة للنفط، فقام بتوقيع اتفاق عن التنقيب مع الشركات الاجنبية في 1997 وتم بدأ حفر أول بئر للبترول –لأغراض استكشافية– في 2002. ولأن حقول البترول في بحيرة ألبرت مشتركة مع دولة الكونغو الديموقراطية، فقد تطلب هذا التنسيق معها، وفي 2007 اتفقت الدولتان على المشاركة في القيام بالدراسات اللازمة والإنتاج، ولكن ترتب على ذلك إثارة خلافات ترسيم الحدود وبخاصة حول جزيرة روكوانزي (Rukwanzi) وما تبعه من قيام الكونغو الديموقراطية على سبيل المثال من وقف الصيادين الأوغنديين من الصيد في البحيرة (Anderson & Browne 2011 ;Bushnell 2009). هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار في المنطقة المحيطة ببحيرة ألبرت من جهة الكونغو الديموقراطية والذي تسبب في انسحاب شركات التنقيب وتركز عملها على الجانب الأوغندي.

إذاً الحكومة الأوغندية ترى أن إنتاج البترول وتصديره هو هدف رئيسي لتحقيق التنمية الوطنية، فالاستراتيجية الوطنية (رؤية أوغندا، 2040) تم إقرارها في 2007 أي بعد انتهاء الدراسات الاستكشافية والتأكد من إمكانية إنتاج البترول. ويتمثل الهدف الرئيسي للرؤية في انتقال المجتمع – وليس الاقتصاد– الأوغندي من دولة قائمة على الفلاحة إلى دولة "حديثة ومزدهرة"، وتحقيق ذلك يعتمد على موارد ومقومات غير مستغلة بشكل كاف وعلى رأس هذه الموارد هو البترول والغاز (National Planning Authority, 2018). بينما مياه النيل يتم تأطيرها في الاستراتيجية كمقصد سياحي حيث تدخل تنمية "منبع النيل" في المشروعات السياحية الأساسية لزيادة العائد القومي من قطاع السياحة، هذا بالإضافة إلى العمل على تحسين استخدام بحيرات النيل (ألبرت وكيوجا وفيكتوريا) في النقل (National Planning Authority,

2020). ومن الملاحظ أن المشروعات القومية يتم التخطيط لها كمشروعات منفصلة دون اعتبار الآثار المتبادلة بين المشروعات وبخاصة الآثار البيئية. ففي الجزء الخاص بالبيئة، يتم صياغتها في هدف خاص بالموارد الطبيعية والبيئة والتغير المناخي وإدارة الأرض والمياه" وفيه تسعى الحكومة إلى مواجهة التدهور البيئي من خلال زيادة رقعة الغابات، والعمل على توصيل المياه للمناطق الريفية، واتباع سياسة متكاملة في إدارة الأراضي (National Planning Authority, 2020:10). تلك الأهداف تتعارض مع السياسة البترولية للدولة كما سيتم شرحه بالتفصيل في الجزء الأخير من الدراسة.

وبالنظر إلى تفاعلات القوى داخل النظام السياسي، فإن تحويل رؤية التنمية القائمة على استخراج البترول وتصديره إلى سياسات ومشروعات أخذ وقتاً نظراً لممارسات القوى داخل تيارات الحزب الحاكم من جهة ومع المعارضة من جهة أخرى، بالإضافة إلى موقف الحكومات المحلية في تأخير إنتاج البترول. إلى أن قامت الحكومة بشكل سيادي بتمرير قوانين في 2013 خاصة بتنظيم قطاع البترول من حيث الاكتشافات والإنتاج والتخزين والنقل، هذه القواعد القانونية المنظمة تم تمكين السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المختص بإدارة كل ما يشمل قطاع البترول، وتحجيم مشاركة المحليات المتأثر المباشر من عمليات استخراج البترول (Mosbacher, 2013). كما يمكن ملاحظة أن خطابات الرئيس موسيفيني تؤكد على سيادة الدولة على مواردها في مواجهة الحملات البيئية المحلية والعالمية ضد المشروع والاعتماد على الوقود الأحفوري (Barigaba, 2022).

وعلى المستوى الإقليمي، فإن إنتاج البترول دون تصديره لا يحقق رؤية أوغندا في أن تكون من الدول المصدرة للبترول، لذلك كان على الحكومة الأوغندية أن ترتب نقل البترول إلى المحيط الهندي بما يضمن مصالحها. في البداية كان ميناء مومباسا في كينيا هو جهة تصدير البترول الأوغندي للخارج، خاصة مع اعتماد أوغندا على نقل احتياجاتها من المواد البترولية على كينيا ومن خلال بحيرة فيكتوريا، وبالفعل تم الاتفاق بين الدولتين في 2014، ووفقاً لهذا المخطط فإن نقل البترول لن يتم بالقرب من بحيرة فيكتوريا، ولكن مع ارتفاع تكلفة النقل، وتذبذب العلاقات بين الدولتين مع تدخل مصالح الشركات الأجنبية لم يستكمل اتفاق نقل البترول عبر كينيا (Cannon & Mogaka, David & Browne, 2011 2022;). وفي 2016 اتفق الرئيس الأوغندي مع رئيس تنزانيا الراحل جون ماجوفولي (John Magufuli) على إنشاء خط نقل البترول عبر ميناء تانجا في تنزانيا، وتنظر الحكومة التنزانية إلى أن مشاركتها في طفرة البترول يساهم في تعزيز موقعها عالمياً من خلال تصدير البترول خارجياً، هذا بالإضافة إلى المنظور

النيوليبرالي بأن المشروعات الإنشائية الكبرى تخلق فرص عمل بما يتوافق مع الأهداف التنموية لتنزانيا (Barlow, 2020). إذاً سياسات التنمية لأوغندا وتنزانيا لا تنظر بشكل متكامل للموارد الطبيعية وإنما وفقاً للنفعية الاقتصادية لكل مورد متاح داخل أراضيها، هذا مع بناء استراتيجيات التنمية وفقًاً للمعيار الاقتصادي الهادف إلى الانتقال إلى مصاف الدول متوسطة الدخل دون اعتبار الأثر البيئي لتلك المشروعات الكبرى على البحيرتين والمحميات الطبيعية المرتبطة بهما وأثر ذلك على دول المصب في حوض نهر النيل.

المحور الثالث

دراسة الحالة: مشروع خط أنابيب البترول الخام في شرق أفريقيا

يسود تطبيق أسلوب دراسة الحالة في حقل الإيكولوجيا السياسية، وذلك لأن التركيز على حالة واحدة يساعد على تفكيك علاقات القوى عبر المستويات الجغرافية وما تشمله من تشابكات ممارسة السلطة مع التفاعلات الثقافية والمجتمعية حول البيئة المحيطة. فمن خلال تناول التفاعلات السياسية وفقاً للمستوى الجغرافي "politics of scale" يتم فهم كيف ينظر الفاعلون على مستوى المجتمع والدولة والعابر للحدود للموارد الطبيعية، وكيف تحدد الأولويات والأساليب على كل مستوى للانتفاع من البيئة، وذلك دون إغفال شبكة المصالح وعمليات التفاوض التي تتم بين الفاعلين المختلفين. لهذا من خلال أسلوب دراسة الحالة يمكن فهم تعقد الظاهرة السياسية المتعلقة بالموارد الطبيعية مما يساعد على الوصول للعدالة الممكنة لكل الفئات (Helmcke, 2022; Zwarteveen & Boelens, 2017). وهدف هذه الدراسة هو تفسير كيف أن السياسات الوطنية للتنمية المرتبطة بإنتاج البترول – والتي تتم على المستوى المحلي حول بحيرة ألبرت في أوغندا ثم تعبر الحدود من خلال نقل البترول في أنابيب تمر بجانب شواطئ بحيرة فيكتوريا وصولاً لتنزانيا – تؤثر على المستوى الإقليمي لحوض النيل. وعليه فإن مشروع إنشائي تنموي واحد تتشابك المستويات الجغرافية وما تحمله من مصالح وسياسات للموارد الطبيعية.

إن مشروع خط أنابيب بترول شرق أفريقيا يؤثر على حوض النيل من خلال: 1) عملية إنتاج البترول في بحيرة ألبرت 2) عملية نقله بالقرب من بحيرة فيكتوريا. وهاتان البحيرتان تتضح فيهما معنى الحوض الفرعي من حيث المياه والأرض كما تم توضيحه سابقاً. فكلتا البحيرتين ليستا فقط منبعاً للمياه السطحية الواصلة لمصب نهر النيل في مصر، ولكنهما غنيتان بالتنوع السمكي؛ لهذا تعتمد المجتمعات

المحلية المحيطة بهما على حرفة الصيد، وعلى مستوى الأرض يرتبط بالبحيرتين غطاء نباتي وحيواني كثيف يعد مكوناً أساسياً للتنوع البيولوجي في حوض النيل.

وتعد بحيرة ألبرت من المناطق الحدودية بين أوغندا والكونغو الديموقراطية، حيث يدخل 46% من البحيرة في الحدود الأوغندية، و54% داخل دولة الكونغو الديموقراطية [2] (Magdi & Abd Ellah, 2023)، وهي ثاني أكبر بحيرة من حيث المساحة في أوغندا بعد بحيرة فيكتوريا، يليهما بحيرات إدوارد (Edward) وكيوجا (Kyoga) وبيسنايا (Bisinia) وجورج (George) (Rugumayo, et al.,2015). وتحتوي البحيرة على أكثر من ثلاثين نوعاً من الأحياء السمكية، ويحيط بها عدد من الغابات والمحميات الطبيعية منها: شلالات مورشيسون (Murchison Falls) وكاباليجا (Kabalega) وكاروما (Karuma) وبودونجو (Budongo) وبوجوما (Bugoma) (Development Consultants International Limited & Associates, 2007).

وأكبر جماعة إثنية تسكن حول البحيرة هي جماعة بانيورو Banyoro الذين شكلوا قبل الدولة الوطنية مملكة كيتارا (Kitara) والتي تعد من أقدم الممالك في أوغندا، والتي كفل لهم الدستور حق ممارسة القواعد السياسية والثقافية والمجتمعية المتوارثة (Nakayi& Witte, 2019). وهذا يعني أن البحيرة والمناطق المحيطة بها تحمل أهمية تاريخية وثقافية وليست اقتصادية فقط للمجتمعات المحيطة بها مما يزيد من الآثار السلبية لإنتاج البترول من البحيرة كما سيتم توضيحه لاحقاً.

بينما بحيرة فيكتوريا هي أكبر البحيرات في حوض نهر النيل، وثاني أكبر بحيرة طبيعية على مستوى العالم بمساحة تبلغ 194 ألف كم^2، ويتشارك شاطئ البحيرة كل من تنزانيا (44 %) ثم كينيا (22%) ثم أوغندا (16%) [3]. وطول شواطئ البحيرة في تنزانيا ينعكس على مدى تأثر البحيرة سلباً من مشروع خط أنابيب بترول شرق أفريقيا؛ حيث يمر خط الأنابيب بأراضي جماعات إثنية متعددة ممن يسكنون مباشرة حول البحيرة منهم جماعة سوكوما (Sukuma) وجماعة هايا (Haya). والبحيرة غنية

---

[2] اسم البحيرة الأصلي وفقاً لجماعة Banyoro الساكنة حول البحيرة هو Mwitanzige قبل أن يغير المستعمر البريطاني صامويل بيكر اسم البحيرة إلى اسم الملك البريطاني ألبرت، وكان هذا التقليد متبعاً من قبل المستعمر لمحو الثقافة الأفريقية.

[3] تعددت الأسماء الأصلية لبحيرة فيكتوريا وفقاً للغات المجتمعات المحيطة بها، فعادة تعرف بين جماعات البانتو باسم Nyanza، وعرفت بين جماعة البوجندا باسم Nnalubaale وفي كينيا تسمى Namlolwe وفي تنزانيا من الأسماء التي تطلق عليها Sukuma، انظر حول المطالب لتغير الأسماء الاستعمارية في أوغندا:

Musinguzi, B. (11 July, 2020). 'Petitions to decolonise naming of lakes, streets. *The East African*. Retrieved from https://www.theeastafrican.co.ke/tea/magazine/petitions-to-decolonise-naming-of-lakes-streets-1465850.

بالثروة السمكية بالإضافة إلى كونها وسيلة نقل أساسية بخاصة بين أوغندا –الدولة الحبيسة– وكينيا وتنزانيا. ويرتبط بها عدد من المحميات الطبيعية ومن المحميات المتضررة مباشرة من خط نقل البترول محمية بوريجي بيهاراموﻻ (Burigi–Biharamulo) ومنطقة لوتيمبي الرطبة الملاصقة لمياه البحيرة (Lutembe Bay) (Save Virunga, 2021).

إذاً الخصائص الطبوغرافية والمائية والمجتمعية للبحيرتين تؤكد على القيمة التاريخية والثقافية والاقتصادية لسكان البحيرتين، وهذا سينعكس على تعقد المصالح وممارسات القوى بين الفاعلين حول إيكولوجية البحيرتين التي زادت من تعقدهم طفرة البترول في أوغندا.

ويعود نجاح محاولات التنقيب عن البترول في أوغندا إلى 2006، ويتم استخراجه من حوض بحيرة ألبرت من خلال منطقتين مركزتين: منطقة كينجفيشر (Kingfisher) وذلك بطاقة إنتاجية 42000 برميل يومياً يتولى استخراجها شركة الصين الوطنية للنفط البحري (CNOOC Limited)، ومنطقة تيلينجا (Tilenga) بطاقة إنتاجية أكبر تصل إلى 204000 برميل في اليوم مستخرجة من 31 حقل تقوم باستخراجها شركة توتال الفرنسية. وسيتم تجميع الإنتاج معاً في منطقة كابالي (Kabaale) في محلية هوياما Hoima ليبدأ نقله في أنابيب إلى تنزانيا. ومن المتوقع أن يصل أعلى إنتاج إلى 246000 برميل يوميا (East African Crude Oil Pipeline (EACOP), n.d).

ولأن أوغندا دولة حبيسة، ورؤية الحكومة هي استخراج البترول بهدف تصديره، فمن المخطط أن تحصل أوغندا على ستين ألف برميل يومياً من الإنتاج، وتصدير البقية عبر خط أنابيب شرق أفريقيا. في البداية كان من المخطط تصدير البترول عبر ميناء مومباسا في كينيا، ولكن في 2016 تم توقيع اتفاقية بين حكومتي تنزانيا وأوغندا على مد أنابيب البترول عبر الأراضي التنزانية بطول 1443 كم^2 لتصدير البترول الخام من ميناء تانجا (انظر شكل 1). وفي 2018 تم الانتهاء من دراسات الجدوى والبدء في أعمال الإنشاءات حيث سيبلغ طول الأنابيب داخل الحدود الأوغندية 296 كم^2 وفي تنزانيا 1147 كم^2 منها 400 كم^2 محيطاً بالشواطئ الغربية والجنوبية الغربية لبحيرة فيكتوريا (EACOP, n.d.).

خريطة 2: مسار خط أنابيب البترول من بحيرة ألبرت (أوغندا) إلى ميناء تانجا (تنزانيا)

المصدر: Oxfam International. (2022), p. 12.

إن عملية إنتاج البترول وتصديره دائما تسيطر عليها الشركات الأجنبية، ففي 2021 تم الاتفاق على إنشاء خط أنابيب البترول الخام لشرق أفريقيا، وتمتلك شركة توتال الفرنسية (Total Energies) النسبة الأكبر 62% وتحظى كل من أوغندا (شركة النفط الوطنية الأوغندية The Uganda National Oil Company) وتنزانيا (شركة تنمية البترول في تنزانيا Tanzania Petroleum Development Corporation) على 15%، ثم شركة الصين الوطنية للنفط البحري CNOOC Limited تمتلك 8% من خط نقل البترول (EACOP, n.d.). ويشمل مشروع استخراج البترول ونقله مشروعات مكملة وهي: مقرات المشروع والذي يتم فيها إعداد أنابيب النقل، حيث سيتم تأسيس ستة عشر معسكراً على امتداد خط الأنابيب، بجانب محطات رفع الكهرباء وإنتاجها للحفاظ على درجة حرارة البترول وسيولته في الأنابيب، لذلك من المخطط إنشاء محطة طاقة شمسية، كما يشمل المشروع تجهيز الميناء لتخزين البترول قبل تصديره (EACOP, n.d.).

المحور الرابع

الدور الفني للمنظمات الحكومية الإقليمية في حوض النيل

إن توصيف المستوى الجغرافي المحلي في الجزء السابق يعكس كيف أن مناطق إنتاج البترول ونقله ليست مسطحات فارغة بها مورد واحد وهو البترول يحتاج إلى استخراجه واستغلاله، ولكن كلتا البحيرتين ترتبط بهما تاريخياً وثقافياً جماعات محلية متعددة، وتنوع بيولوجي غني. والمستوى الجغرافي الوطني يكشف اختلاف منظور الدولة عن المستوى المحلي. فممارسات السلطة على مستوى الدولة تتركز

حول التفاوض مع الشركات الأجنبية حول نسب الاستثمارات وطرق الاستحواذ والقواعد القانونية المنظمة لذلك، ومن جانب آخر التنسيق مع الدول المجاورة لتحقيق هدف التصدير. وبالتالي على مستوى الدولة يسود المنظور النفعي للموارد الطبيعية ووفقاً لذلك تتم عمليات التفاوض وتتشكل أبعاد الممارسات السيادية للدولة في مواجهة مصالح المجتمعات المحلية والشركات الأجنبية والدول المجاورة.

وعلى المستوى الإقليمي لا تختلف الرؤية الاقتصادية للبحيرتين كثيراً عن المستوى الوطني. تقع البحيرتان في نطاق عمل منظمتين إقليميتين حكومتين يقع في نطاق عملها البحيرتان وهما: مبادرة دول حوض النيل (Nile Basin Initiative)، ومفوضية حوض بحيرة فيكتوريا (Lake Victoria Basin Commission) وتختص فقط ببحيرة فيكتوريا.

في مبادرة حوض النيل تتم متابعة البحيرتين من خلال برنامج العمل الفرعي للبحيرات الاستوائية the Nile (Equatorial Lakes Subsidiary Action Program)، وفيه تنطلق الأنشطة والمشروعات المنفذة من الأهمية الاقتصادية للبحيرات وضرورة الإدارة المتكاملة لهما للحد من الأنشطة الملوثة والاستخدامات السلبية لموارد البحيرات. وفعلياً فإن اختصاصات مبادرة دول حوض النيل قائمة على إعداد دراسات الجدوى للمشروعات المائية، وتقارير المتابعة الفنية لحوض النيل بهدف الحصول على استثمارات تنموية. فعلى سبيل المثال: إحدى الدراسات التي قام بها البرنامج الفرعي لحوض النيل حول بحيرة ألبرت وإدوارد في 2006 هدف إلى "مساعدة كل من حكومتي أوغندا والكونغو الديمقراطية في وضع خطة للاستثمار والإدارة المستدامة لاستخدام الموارد المائية والسمكية في بحيرتي إدوارد وألبرت" (Development Consultants International Limited & Associates, 2007).

بينما مفوضية حوض بحيرة فيكتوريا – وهي إحدى أجهزة مجموعة شرق أفريقيا (East Africa Community) – وتهدف إلى تنسيق جهود الدول المتشاركة في حوض البحيرة من أجل تنميتها والحد من معدلات الفقر المرتفعة في المجتمعات المحيطة للبحيرة، وذلك من خلال برامج ومشروعات تهدف إلى الادارة المتكاملة بين القطاعات المرتبطة بالبحيرة من الزراعة والصيد والصرف والنقل. أي بمعنى آخر الاهتمام بالاستخدامات الاقتصادية للبحيرة دون إغفال حماية البيئة (Lake Victoria Basin Commission, 2022).

ولم تصل الباحثة إلى أي مصدر يوضح موقف هاتين المنظمتين تجاه مشروع إنتاج البترول ونقله وأثره على حوض البحيرتين اللتين تستهدفهما المنظمتان في عملهما وبخاصة أن هدفهما هو الإدارة المتكاملة

للمياه والحفاظ على التنوع البيئي. وهذا يعكس أنه على المستوى الإقليمي الحكومي فإن المنظمات تنظر إلى حوض نهر النيل بما لا يتعارض من سيادة الدولة المتمثلة في خطط التنمية الوطنية وإن كانت تتعارض مع الإدارة المتكاملة للحوض وهو التعريف الفني الذي وفقاً له تتشكل الأهداف الرئيسية لمبادرة (مفوضية) حوض النيل ومفوضية حوض بحيرة فيكتوريا.

المحور الخامس

تحديات العدالة البيئية في مشروع خط أنابيب البترول

إن إنتاج البترول ونقله لا يعني التغاضي التام عن الآثار السلبية على المجتمعات المحيطة بالبحيرتين والتنوع البيئي. ولكن يتم القيام بتدخلات فنية، وتقديم وعود لمعالجة هذه الآثار على الجماعات المحلية والمحميات الطبيعية مع الاستمرار في علاقات قوى غير متوازنة بين الشركات المنفذة والحكومتين من جهة والمجتمعات والبيئة من جهة أخرى. فمع سيطرة مفهوم الاستدامة تم تحويل معنى العدالة البيئية إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تنعكس في تقارير التقييم البيئي والمجتمعي وفيها يتم تضييق العلاقة بين الإنسان والبيئة لتعني الاستغلال والنفعية الاقتصادية فقط (Browne, Gunn & Davern, 2022) على سبيل المثال: قامت شركة توتال الفرنسية بعد استحواذها على حق إنتاج البترول بوضع استراتيجية للتعامل مع المخاطر البيئية المحتملة، وخطوات نزع ملكية الأراضي والتعويضات، وذلك حفاظاً على سمعتها العالمية في الالتزام بالمعايير البيئية الدولية (Smith, Alstine& Tallontire, 2022)، لهذا تؤكد شركة خط أنابيب بترول شرق أفريقيا على أنها بالفعل قامت بإعداد تقييم الأثر البيئي والمجتمعي للمشروع في تنزانيا عام 2019 وفي أوغندا عام 2020 وذلك قبل الحصول على تراخيص بداية العمل في المشروع في 2023 (EACOP, n.d.). علاوة على ذلك، هذه التقارير موجودة على الموقع الالكتروني الرسمي للشركة، كما يوضح الموقع الأنشطة والمشروعات المخطط لها للتعامل مع الآثار السلبية على مستوى المجتمعات المتأثرة بشكل مباشر من الإنشاءات الأساسية للمشروع وبخاصة تعويضات الأراضي والمنازل، وكذلك الأثار المدمرة للمحميات الطبيعية التي يمر فيها خط الأنابيب. ولكن تلك التوضيحات تعكس أيضاً عدم العدالة، فاهتمام الشركة بالمحميات الطبيعية ينصب فقط على المحميات الكبرى ذات الصيت العالمي (التي تحتوي على جماعات الشامبنزي وذات المقصد السياحي)، بالإضافة إلى التبرير أن أماكن مرور الأنابيب هي أماكن بالفعل تم تغير طبيعتها نتيجة للعمل الزراعي (EACOP, n.d.). وبالتالي

التقليل من علاقة المجتمعات المحلية بالأرض، وتخيل أن النشاط الاستخراجي للبترول متساوٍ في أثره مع النشاط الزراعي.

إذاً على مستوى الدولة والذي تتسق معه مصالح الشركات الأجنبية، فحقوق الجماعات المحلية وحماية التنوع البيئي يدور حول قائمة من المعايير واستكمال بعضها أو الوعود بتنفيذها حتى تبدأ الشركات في استخراج البترول ونقله.

ولكن بالرجوع إلى المستوى المحلي تتجلى مظاهر انتهاك حقوق الجماعات في أرضهم وممارستهم لثقافتهم المتوارثة بجانب تدمير المحميات الطبيعية. يوضح جدول (1) بعض من الآثار السلبية لعملية إنتاج النفط حول بحيرة ألبرت ونقله إلى تنزانيا على الحياة اليومية والثقافية للجماعات المحيطة وعلى التنوع البيئي.

جدول (1): بعض من الآثار السلبية لإنتاج ونقل البترول على المجتمع والبيئة

الآثار السلبية	أوغندا	تنزانيا
عدد القرى المتأثرة	178	231
عمليات تهجير وإعادة توطين	32 ألف شخص في حقول تولينجا الذي تقوم به شركة توتال 25 ألف على طول خط النقل داخل أوغندا	62 ألف شخص
فقدان أماكن ذات قيمة تاريخية وثقافية	656مقبرة و25 ضريح	1124مقبرة
المحميات الطبيعية	حفر 132 بئراً لاستخراج البترول في محمية شلالات مورشيسون والتي تربط بين بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا	تدمير ما يقرب من 2000 ألف كم^2
انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال أعمال التحضير للمشروع وإنتاج ونقل وتصدير البترول لمدة 25 سنة	379.4 مليون طن	

المصدر: تم تجميعها من قبل الباحثة من التقارير
(The Independent, 2023; Oxfam International, 2022; Les Amis de la Terre France, 2022).

وتتعامل الشركات المنفذة والحكومتان مع هذه الآثار من خلال مشروعات المسئولية الاجتماعية للشركات ووعود المسئولين الحكوميين بتعويض الجماعات المتأثرة مع توفير فرص عمل في المشروع،

وفتح مجال الاستثمار أمام الشركات الوطنية، وبالتالي مواجهة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. ولكن الممارسات على المستوى المحلي تكشف غياب العدالة خاصة وأن مواقع حقول البترول في بحيرة ألبرت تعتبر في أطراف الدولة البعيدة عن المدن الرئيسية مما يعني أن المجتمعات المحلية مهمشة ولا تتمتع بالخدمات الأساسية، وهو ما وضحته أكثر من دراسة وتقرير (Tamale, et al.,2017 Development Consultants International; Limited & Associates, Bushnell,2009; 2007) وفي هذه الحالة قدمت شركة تولو (Tullow)، التي بدأت أعمال التنقيب عدداً من المشروعات الخدمية مثل: بناء الوحدات الصحية والمدارس وربط القرى بالطرق الرئيسية وبالفعل رحب المجتمع المحلي بهذه الخدمات. ولكن هذه المكاسب مؤقتة، وكانت في مقابل السماح لشركة التنقيب بتأسيس مقرات عملها وإدخال آلات الحفر (Smith, Alstine& Tallontire, 2022)، وعلى المدى الأطول فإن مشاكل التهجير من الأراضي والتعويض عن تلك الأراضي والمحاصيل وإعادة التوطين تزداد، وذلك لعدم وفاء الدولة والشركات بقيمة التعويضات وتوقيتها، بالإضافة إلى توطينهم في أماكن ونظم عمرانية مختلفة. فاللقاءات مع المجتمعات المحلية تهدف إلى إخبارهم بقرارات التهجير والتوطين وليس الحوار ووضع خطط الانتقال بشكل تشاركي (Smith, Alstine& Tallontire, 2022). وتستخدم الدولة سيادتها أيضاً في نزع ملكية الأراضي لمد خطوط أنابيب البترول استنادا على مبدأ حق مرور right-of-way (Kinyera & Doevenspeck, 2023) وبالتالي عمليات التهجير وإعادة التوطين دون التشاور العميق مع المجتمعات المحلية من أجل إنتاج البترول في أوغندا لا يختلف كثيراً عن نمط التهجير نتيجة للسدود الكبرى في حوض النيل[4]. وتشمل عملية نزع الملكية تدمير القيمة التاريخية والثقافية للأرض، وبالفعل تسببت شركات التنقيب في تدمير مساحات من الأراضي ذات القيمة الروحية وأماكن لممارسة الطقوس ولم تقم الحكومة الأوغندية – رغم اعترافها بالممالك التقليدية وحقهم في ممارسة عادتهم وقوانينهم – بمنع أعمال شركة التنقيب على الأرض (Nakayi & Witte, 2019).

(4) انظر على سبيل المثال: جيهان عبد الغفار المنوفي. "دراسة اجتماعية عن بعض قرى التهجير النوبية". *المجلة المصرية للعلوم الزراعية*، (65)، (2014)، ص 214:226.

-Fahim, Hussein M. "Egyptian Nubia after resettlement." *Current Anthropology* 14, no. 4 (1973): 483-485

- Abd Elkreem, Tamer. "Whose dam? The danger of narrowly defined development: the case of Kajbar Dam, Northern Sudan." *Modern Africa: Politics, History and Society* 3(1) (2015): 95-111.

وجانب آخر يظهر فيه غياب العدالة هو تخلي الحكومة الأوغندية عن الأخذ بمبدأ ملكية المجتمعات المحلية لمواردهم الطبيعية من خلال تشغيلهم وتوظيفهم في المشروع. وفقاً Paddy Kinyera (2023) ظهر "خطاب العجز" (deficiency discourse) من المسئولين بأن جماعة البانيرو غير مهرة، ويصعب توظيفهم في قطاع البترول الذي يحتاج إلى مستويات تعليمية وفنية متقدمة، فكانت نسبة تشغيل السكان المحليين في المشروع منخفضة مقابل استهداف عمالة من أنحاء أوغندا. علاوة على ذلك، تم استبعاد شركات المقاولات المحلية بحجة أنها لا تتفق مع المعايير الدولية التي تطبقها شركات النفط الأجنبية.

بينما على مستوى التنوع البيئي حيث لا يوجد تفاوض مع فاعلين ذوي شخصية قانونية أو تعويضات مادية للحيوانات والنباتات، فإن أثر إنتاج البترول ونقله مدمر. والأثر المباشر هو تلوث المياه السطحية والجوفية للبحيرتين، خاصة وأن بحيرة فيكتوريا بالفعل ترتفع فيها نسبة التلوث نتيجة لأعمال النقل والتصريف. وبالفعل فإن تقرير تقييم الأثر البيئي والمجتمعي الذي قدمته شركة خط أنابيب بترول شرق أفريقيا يؤكد على احتمالية خطر تسرب البترول (Les Amis de la Terre France, 2022)، ولكن لا يتم الاعتراف بأن معالجة أي تسريب تكون ذات تكلفة مرتفعة وبطيئة (Verheyen, et al.,2016). هذا بالإضافة إلى تدمير عمليات إنشاء الأنابيب ومروها داخل المحميات الطبيعية نمط حياة الحيوانات والطيور وانتقالها وبخاصة الأنواع النادرة منها (Students against EACOP, 2023) والتي من جهة أخرى تشكل مصدراً للسياحة البيئية.

وعليه فإن مشروع استخراج البترول ونقله يعكس عدم التوازن بين هياكل القوى والأدوات والخطاب المستخدم بين الدولة وشركات البترول وأدواتهم التقنية والقوانيين والمعايير العالمية في مقابل المجتمعات المحلية حيث التهميش الاقتصادي والمجتمعي بجانب تدمير الغطاء النباتي والحيواني مما يفسر غياب العدالة البيئية في حوض النيل.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة توضيح التعارض بين مفهوم حوض النيل القائم على الإدارة المتكاملة للمياه وبين عمليات استخراج البترول من بحيرة ألبرت في أوغندا ونقله إلى تنزانيا بمحاذاة بحيرة فيكتوريا– كلتا البحيرتين من مصادر النيل الأبيض – وعلى الرغم من أن الدافع إلى الأخذ بسياسات قائمة على مستوى حوض النهر وليس المياه السطحية هو تحقيق المنفعة الاقتصادية مع اعتبارات حماية البيئة لضمان استمرار موارد المياه، إلا أن سياسات التنمية لأوغندا الهادفة إلى الاعتماد على ريع البترول تتجاوز أولوية حماية

حقوق المجتمعات المحلية والغطاء النباتي والحيواني الذي يعد جزءاً من حوض النيل، ويتعارض مع المبادئ الراسخة في إدارة الأنهار العابرة للحدود بألا تسبب الضرر للدول والمجتمعات المتشاركة في النهر.

فالمنظور البيئي للعلاقات الدولية يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والبيئة في إطار تكاملي وليس نفعي لصالح الإنسان، ومن هنا فإن استخراج البترول ونقله يهدد التنوع الحيوي لحوض نهر النيل وينزع التواصل الثقافي والاقتصادي بين المجتمعات المحلية والحيوانات والنباتات في بحيرتي ألبرت وفيكتوريا. كما أن المنظور البيئي للعلاقات الدولية يفسر النمو الاقتصادي وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية والاستخدام العادل والمنصف للموارد الطبيعية وليس من أجل التوسع في الاقتصاد الاستخراجي المدمر للبيئة والذي يوجه للتصدير. فالنظام السياسي الأوغندي منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستخراج البترول وتصديره مما يثير التساؤل حول استمرار اللامساواة بين الدول الغنية التي تنتمي لها شركات تنقيب ونقل البترول وتحقق تراكم رأسمالي، وأوغندا حيث انتشار الفقر بين المجتمعات المحلية. ومن هنا فإن المجتمعات المحلية تواجه غياب الأمن نتيجة للإعادة التوطين في مناطق بعيدة عن أراضيهم المتوارثة وأيضاً ضعف إدماجهم في النشاط الاقتصادي المرتبط بالبترول وبالتالي كما يوضح المنظور البيئي فإن الأمن لا يقتصر تفسيره على أمن واستقرار الدولة فقط.

إن فهم إدارة الموارد المائية وتفسيرها بناء على التعقد والتشابك والتنافسية بين أصحاب المصلحة وسيطرة آليات السوق فهي تعيد إنتاج اللامساواة بين من يملكون مكونات القوة وتمكنهم من السيطرة على الموارد المائية واستخداماتها وبين الفئات الأكثر هشاشة ويفتقدون مقدرات القوى. وبالتالي فإن عمليات إعادة توزيع المياه أو الاعتراف باختلاف مصالح المجتمعات المحلية ومعارفها وقيمها، وبالتالي حقوقهم في الموارد المائية (Zwarteveen& Boelens, 2017) يتم تجاوزها لصالح تحقيق المنفعة الاقتصادية من مياه النيل وهو ما يؤدي إلى غياب العدالة في إدارة حوض النيل.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الرشيدي، هالة. (2013). "الحقوق المكتسبة في القانون الدولي: دراسة نظرية مع التطبيق على نهر النيل". رسالة دكتوراه. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
2. السعيدي، محمد وبشير، محمد. (2023). نحو فهم للصراع المائي في شرق النيل: قضية سد النهضة والمفاهيم الخاطئة الشائعة. *سياسات عربية*. 2(11): 66:82.
3. العبيدي، عبد الحميد. (2020). محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة. *دورية عمران للدراسات الاجتماعية*. 31(8)، 115:137.
4. الندوي، محسن. (2023). استشراف مستقبل النظرية الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي. *استشراف للدراسات المستقبلية*. 8(8). 237 :261.
5. برعي، محمود. (2020). سد النهضة الأثيوبي والأوضاع المائية لدول حوض النيل. *المجلة المصرية للقانون الدولي*. *76* (76)، 188–240.
6. طايع، محمد. (2015). قضية مياه النيل في السياسة الخارجية المصرية في ضوء التحديات الراهنة. *مجلة الدراسات الأفريقية*. 37(1)، 351–394.
7. عصام، أماني. (2022). دور تجارة المياه الافتراضية في التحديات المائية في الشرق الأوسط. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*. *23*(4)، 123–144.
8. عمار، رضوى. (2022). السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*. *7* (14)، 141–182.
9. وزارة الموارد المائية والري. (د.ت). "نهر النيل"، الموقع الرسمي لوزارة الموارد المائية والري، متاح على: https://www.mwri.gov.eg/?page_id=6823

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Ali, A. (2023). The rise of counter hydro-hegemony and the deconstruction of old narratives in the eastern Nile basin. *International Journal of River Basin Management*, 1-11.
2. Allam, M. M., & Eltahir, E. A. (2019). Water-energy-food nexus sustainability in the Upper Blue Nile (UBN) Basin. *Frontiers in Environmental Science*, 7 (5): 1:12.
3. Anderson, D. M., & Browne, A. J. (2011). The politics of oil in eastern Africa. *Journal of Eastern African Studies*, 5(2), 369-410.
4. Barigaba, J. (October 2, 2022). 'Museveni promises to ensure EACOP goes on', *The East African*, Retrieved from https://www.theeastafrican.co.ke/tea/business-tech/museveni-

promises-to-ensure-eacop-goes-on-3969478

5. Barlow, A. (2020). The politics of the temporary: Tanzanian local content in the East African crude oil pipeline. *The Extractive Industries and Society*, *7*(2), 738-747.
6. Barrow, C. J. (1998). River basin development planning and management: a critical review. *World development*, *26*(1), 171-186.
7. Browne, G. R., Gunn, L. D., & Davern, M. (2022). A framework for developing environmental justice indicators. *Standards*, *2*(1), 90-105.
8. Bushnell, A. M. (2009). The Emerging Custom of Human Rights-Based Development: A Model Agreement for Successful Exploitation of Lake Albert's Oil Reserves. *Boston College International and Comparative Law Review*, *32* (1), 83-100.
9. Cannon, B. J., & Mogaka, S. (2022). Rivalry in East Africa: The case of the Uganda-Kenya crude oil pipeline and the East Africa crude oil pipeline. *The Extractive Industries and Society*, *11*, 101102.
10. Chaudhry, S., & Ayoma, E. O. (2024). Enhancing Diplomatic Cooperation for Managing Transboundary Resources and Anthropogenic Challenges of Lake Victoria: A Case of Kenya-Uganda Relations in the EAC. *African Journal of Public Administration and Environmental Studies (AJOPAES)*, *3*(2), 241.
11. Development Consultants International Limited (Dci) & Associates. (2007). 'Consultancy Services for Fisheries Studies and Lake Management Plan Preparation for Lakes Edward and Albert', Mid-Term Diagnostic Report, (Nile Basin Initiative/Nile Equatorial Lakes Subsidiary Action Program Lakes Edward and Albert Fisheries Pilot Project). Retrieved from: Https://Nilebasin.Org/Node/12614
12. Digna, R. F., Mohamed, Y. A., Van Der Zaag, P., Uhlenbrook, S., & Corzo, G. A. (2017). Nile River Basin modelling for water resources management–a literature review. *International Journal of River Basin Management*, *15*(1), 39-52.
13. East African Crude Oil Pipeline (EACOP). (n.d.). Official website of EACOP. Retrieved from: https://www.eacop.com
14. EL Zain, M. (2007). *Environmental scarcity, hydropolitics and the Nile*. Maastricht: Shaker Publishing, 2007). Pp 49:51
15. Escobar, A. (1996). Construction nature: Elements for a post-structuralist political ecology. *Futures*, 28(4), 325-343.
16. Gunnarsson-Östling, U. & Svenfelt, Å, (2017). 'Sustainability discourses and justice: Towards social-ecological justice'. In Holifield, R., Chakraborty, J.&Walker, G. (eds.) *The Routledge handbook of environmental justice*. Routledge. pp. 160-171.
17. Helmcke, C. (2022). Ten recommendations for political ecology case research. *Journal of Political Ecology*. (29), 265:276.
18. Kagwanja, P. (2007). Calming the Waters: The East African Community and Conflict over the Nile Resources. Journal of Eastern African Studies, 1(3), 321–337.
19. Kinyera, P. (2023). Towards crude transformation: Scaling development in Uganda's Albertine Graben. *The Extractive Industries and Society*, 15, 101280.
20. Kinyera, P., & Doevenspeck, M. (2023). Governing Petro-(im) mobilities: the making of right-of-way for Uganda's East African Crude Oil pipeline. *Mobilities*, *18*(6), 968-984.

21. Korytny, L. M. (2017). The basin concept: From hydrology to nature management. *Geography and natural resources*, 38, 111-121.
22. Kütting, G. (2013). *Environment, society and international relations towards more effective international agreements*. Hoboken, Taylor and Francis.
23. Lake Victoria Basin Commission. (8 April, 2022). 'Who we are'. Official website of Lake Victoria Basin Commission. Retrieved from: https://www.lvbcom.org/who-we-are/
24. Les Amis de la Terre France. (2022). *EACOP: A Disaster in the Making: Research into Total's Mega Pipeline Project in Tanzania*. StopEACOP website. Retrieved from https://www.amisdelaterre.org/wp-content/uploads/2022/10/eacop-a-disaster-in-the-making-foe-france-and-survie-oct-2022.pdf
25. Magdi, A. M. & Abd Ellah, R. (2023). "History and formation of African Lakes". in El-Sheekh, M., & Elsaied, H. E. (eds.). (2023). *Lakes of Africa: microbial diversity and sustainability*. Elsevier. pp. 1-31.
26. Molle, F. (2009). River-basin planning and management: The social life of a concept. *Geoforum*, 40(3), 484-494.
27. Mosbacher, J. (2013). Fighting the Resource Curse: Uganda's Pivotal Moment. *The Washington Quarterly*. 36(4), 43-54
28. Musinguzi, B. (11 July 2020). 'Petitions to decolonise naming of lakes, streets'. *The East African*. Retrieved from https://www.theeastafrican.co.ke/tea/magazine/petitions-to-decolonise-naming-of-lakes-streets-1465850
29. Muyodi, F.J., Bugenyi, F.W.B. and Hecky, R.E. (2010), Experiences and lessons learned from interventions in the Lake Victoria Basin: The Lake Victoria Environmental Management Project. *Lakes & Reservoirs: Research & Management*. 15: 77-88
30. Nakayi, R., & Witte, A. (2019). Making Cultural Heritage Claims on Profitable Land: The Case of the Ngassa Wells in Uganda's Oil Region. Africa Spectrum, 54(3), 222-243.
31. National Planning Authority. (2018). The Vision'. Vision 2040. Retrieved from: https://www.npa.go.ug/vision2040/vision.html
32. National Planning Authority. (July 2020). Third National Development Plan (NDPIII) 2020/21 – 2024/25: Citizen Guide. Retrieved From: Https://Www.Npa.Go.Ug/Wp-Content/Uploads/2023/09/NDP-III-English.Pdf
33. Nile Basin Initiative (NBI), (n.d. (b)). 'Our Goals', official website of the NBI. Retrieved from: https://nilebasin.org/our-goals
34. Nile Basin Initiative (NBI), (n.d.(a)). 'Cooperative Framework Agreement'. Retrieved from https://nilebasin.org/about-us/cooperative-framework-agreement
35. Nile Basin Initiative (NBI). (2016). *Nile Basin Water Resources Atlas*. Entebbe, NBI. Retrieved from: https://nilebasin.org/node/12311
36. Nile Basin Initiative. (n.d.(c)). Major Subbasins. Retrieved from https://nilebasin.org/sites/default/files/2023-10/Major%2520Subbasins_0.pdf
37. Nyamweya, C., Lawrence, T. J., Ajode, M. Z., Smith, S., Achieng, A. O., Barasa, J. E., ... & Nkalubo, W. (2023). Lake Victoria: Overview of research needs and the way forward. *Journal of Great Lakes Research*. h 49 (2023) 102211, pp.1:12
38. O'Donnell, E. (2020). Rivers as living beings: rights in law, but no rights to

water?. *Griffith Law Review*, *29*(4), 643-668.

39. Oxfam International. (2022). *Empty Promises Down the Line? A Human Rights Impact Assessment of the East African Crude Oil Pipeline*. Stop EACOP website. Retrieved from: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621045/rr-empty-promises-down-line-101020-en.pdf
40. Robbins, P. (2012). *Political ecology: a critical introduction*. 2nd edition. John Wiley & Sons.
41. Rugumayo, A., et al. (2015). 'Water resources in Uganda'. In Fagan, et al., (eds.). *Water Is Life: Progress to secure safe water provision in rural Uganda*. Practical Action Publishing Ltd. pp.73:96
42. Save Virunga. (20 September 2021). 'East African Crude Oil Pipeline and Protected Areas: StopEACOP: Impacted Protected Areas'. *Save Virunga*. Retrieved from: https://savevirunga.com/2021/09/20/east-african-crude-oil-pipeline-and-protected-areas-stopeacop/
43. Selim, K. S., & Abdalbaki, S. M. (2019). On the relationship between virtual water network and crops intra-trade among Nile basin countries. *Water Policy*, *21*(3), 481-495.
44. Sintayehu, F. (2020). 'Prospects for Cooperation in the Nile Basin'. In Nshimbi, C. C., & Moyo, I. (eds.). *Borders, Mobility, Regional Integration and Development: Issues, Dynamics and Perspectives in West, Eastern and Southern Africa*. Springer International Publishing. Pp.127-144.
45. Smith, L., Van Alstine, J., & Tallontire, A. (2022). The making of an oil frontier: Territorialisation dynamics in Uganda's emerging oil industry. *The Extractive Industries and Society*, *12*, 101188.
46. Students Against EACOP. (25 March, 2023). 'The EACOP and our biodiversity destruction'. *Students against EACOP*. Retrieved from https://studentsagainsteacop.org/the-eacop-and-our-bio-diversity-destruction/
47. Swatuk, L.A & Van der Zaag, P. River Basin Security: Theory and Practice in the Save and Pungwe River Basins of Zimbabwe and Mozambique. *Georgetown International Environmental Law Review* 21(4) (2009): 705-732
48. Tamale, A., et al. (2017). Sociocultural factors associated with fish consumption in Lake Albert fishing community: Guidelines for lead and mercury. *Cogent environmental science*, 3(1), 1304604.
49. Tawfik, R.M. (2015) *Revisiting hydro-hegemony from a benefit sharing perspective: the case of the Grand Ethiopian Renaissance Dam*. Deutsches Institut für Entwicklungspolitik Discussion Paper No 5/2015. Available from: https://www.files.ethz.ch/isn/192861/DP_5.2015.pdf
50. Tekuya, M. (2020). The Egyptian hydro-hegemony in the Nile basin: The quest for changing the status quo. *The Journal of Water Law*. *26*(2). 10:20.
51. The Independent. (16 November, 2023). 'EACOP paid fully for graves, shrines to be removed on pipeline route' *The Independent*. Retrieved from: https://www.independent.co.ug/eacop-paid-fully-for-graves-shrines-to-be-removed-on-pipeline-route/

52. UNECA (United Nations Economic Commission for Africa; African Union Commission; African Development Bank). (2003). *Africa water vision for 2025: equitable and sustainable use of water for socioeconomic development*. Retrieved from: https://hdl.handle.net/10855/5488
53. Verheyen, et al. (2016). Oil extraction imperils Africa's Great Lakes. *Science*, *354*(6312), 561-562.
54. Vogler, J. (2022). 'Mainstream theories: realism, rationalism and revolutionism'. In Harris, P. G. (ed.). *Routledge handbook of global environmental politics*. 2nd edition. Routledge. pp. 33-45
55. Were, E. M. (2016). Conflict of Interest in Exploitation and Utilisation of Transboundary Natural Resources on Lake Victoria. *Journal of African Conflicts and Peace Studies*, *3*(1), 1.27
56. White, G. F. (1957). A perspective of river basin development. *Law & Contemp. Probs.*, *22*, 157:187.
57. Woods, K. (2017). 'Environmental human rights'. in Holifield, R., Chakraborty, J., & Walker, G. (eds.) *The Routledge Handbook of Environmental Justice*. Routledge. pp. 149:159.
58. Zeitoun, M., & Warner, J. (2006). Hydro-hegemony–a framework for analysis of trans-boundary water conflicts. *Water policy*, *8*(5), 435-460.
59. Zwarteveen, M. Z., & Boelens, R. (2017). 'Defining, researching and struggling for water justice: some conceptual building blocks for research and action'. In Rutgerd Boelens et al. (eds). *Hydrosocial Territories and Water Equity.* Routledge. pp. 8-23.